

الجامعة الجزائرية وبناء القدرات الذاتية في مجال التكنولوجيا

د. فضيلة سيساوي

جامعة جيجل

الملخص:

يحاول هذا المقال تقديم قراءة نقدية في سياسة التكوين التي انتهجتها الجامعة الجزائرية لمرافقة المشروع التنموي الجزائري وبناء القدرات الذاتية في مجال التكنولوجيا، والتي تمحورت منذ 1971 سنة إصلاح التعليم العالي حول فتح الباب واسعا أمام التكوين في الفروع التكنولوجية، ههنا في ذلك تسريع عملية تكوين الإطارات التقنية التي كانت ستتولى مهمة تاريخية لم تكن لتقل أهمية عن مهمة إنجاز الاستقلال السياسي، والمتمثلة في تمكين المجتمع الجزائري من امتلاك التكنولوجيا باعتبارها رهانا حقيقيا لخروجه من دائرة التخلف وتحقيق التنمية الشاملة.

مقدمة:

لعبت الجامعة ولا تزال باعتبارها منارة للعلم والمعرفة دورا رئيسيا في بناء رأس المال البشري الذي تحتاجه المجتمعات في الميادين والمجالات المختلفة، ذلك أن الجامعة مثل غيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى أنشئت من أجل تقديم الخدمة الضرورية للمجتمع الذي أوجدها.

والجامعة الجزائرية بدورها لم تشذ عن هذه القاعدة، فقد عملت منذ الاستقلال على تزويد السوق الوطنية كما الصناعة الجزائرية بمحاجتها من الاطارات الفنية المؤهلة، وبصورة عامة في الرد على متطلبات عملية التنمية الصاعدة آنذاك، التي كانت في أمس الحاجة إلى المعرفة العلمية، والتكنولوجية الضرورية للتعامل مع المركبات والمنشآت الصناعية، سواء فيما تعلق بالإشراف على تنظيم العمل، بتسييرها، أو غيرها من العمليات الادارية والانتاجية الأخرى التي تشكل العصب الحيوي والركيزة التي تستند إليها العملية الانتاجية ككل.

لقد كان مطلوبا من الجامعة الجزائرية حينها الاستجابة السريعة لما فرضته عليها مرحلتا السبعينات والثمانينات من تحديات، عندما وجدت نفسها في ذلك الحين في قلب مهمة " تاريخية " تحتم عليها هذه المرة "خلق اليد المسلحة بالتقنية" التي تتطلبها عملية إنجاز الثورة الجديدة ثورة "البناء والتشييد".

وسنحاول في هذا المقال تتبع ورصد عملية مواكبة الجامعة الجزائرية التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها المجتمع الجزائري، أو كيف ساهمت عملية التنمية في الجزائر خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بغية تمكين المجتمع الجزائري من بناء قدراته الذاتية للتحكم في التكنولوجيا المستوردة، التي كان يعول عليها كثيرا في منح المجتمع الجزائري فرصته التاريخية لولوج عالم التطور، والتخلص من التخلف الاجتماعي - الاقتصادي الذي كان يعاني منه، خصوصا وأن الجزائر كانت قد عمدت عبر مخططاتها التنموية إلى نقل كثيف للتكنولوجيا في محاولة حثيثة لفك شفرة التقدم، وتقليص الفجوة التي تفصلها عن البلدان الصناعية المتطورة.

الجامعة الجزائرية ورهان التكوين من أجل التنمية ونقل التكنولوجيا:

لن يختلف اثنان في الإقرار بأن تاريخ تطور الجامعة الجزائرية لمرحلة ما بعد الاستقلال قد ارتبط بعملية التنمية، ونقل التكنولوجيا في الجزائر، العملية التي كان قد بوشر فيها مع المخطط الثلاثي الأول. فالجزائر المستقلة حديثا كانت قد تبنت التوجه الاشتراكي لتحقيق بنائها الاقتصادي وتطورها الاجتماعي، انطلاقا من الاعتماد على الصناعة والتصنيع، ومنح الأولوية للصناعة الثقيلة، التي كانت ينظر إليها على أنها القاطرة التي ستسحب خلفها الجميع. كيف لا والتاريخ يشهد منذ "سان

سيمون" على الأقل بأن مصدر الديناميكية في أي مجتمع هو النشاط الصناعي، الذي يعمل على إحداث التغيير الراديكالي في شكل تنظيم المجتمع، مما يؤدي بالتالي إلى تولد البنى الاجتماعية الجديدة التي تتماشى ومقتضيات المرحلة الجديدة. ويمكن في هذا المقام التذكير ببعض أفكار "سان سيمون" التي يشيد فيها بدور طبقة الصناعيين، التي ستبرز ضمن البنى الاجتماعية الجديدة للمجتمع الصناعي، وهي الطبقة التي تتمتع بإرادة قوية لقيادة الشؤون الاجتماعية، بما أنها الطبقة الوحيدة القادرة على إدارة وتسيير الشؤون الاقتصادية للمجتمع الصناعي الجديد.

هذا ودون الدخول في تفاصيل حول موضوع الصناعة، والتصنيع، يمكن الإشارة إلى أن النقاش الدائر حول فائدة، وأهمية التصنيع بالنسبة لمجتمعات البلدان النامية، الذي كان قد ظهر منذ خمسينات القرن الماضي في الأدبيات المهمة، قد أكد بشكل لافت على أن للتصنيع، والصناعة مجعهما بين التكنولوجيا والعلم دورا لا يستهان به في حياة المجتمعات النامية، نظرا للآثار العميقة، والمباشرة التي ستترتب عنهما.

تجدر الإشارة بالمناسبة إلى أن الطرح السوسيولوجي المهتم بمقاربة مشكلات التنمية في البلدان النامية يرفض وبالأحرى ينفي إمكانية تناول ظاهرة التنمية كما لو كانت ظاهرة منفصلة عن غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى داخل المجتمع. فعملية التنمية باعتبارها ظاهرة اجتماعية - اقتصادية لا يمكن فهمها، إلا بتناولها وتحليلها باعتبارها تطورا اجتماعيا عاما، يشمل على عدد من الجوانب المتباينة، والمتراطة فيما بينها، اجتماعية، اقتصادية سياسية ديمغرافية، وثقافية، تظهر فيها العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، بما في ذلك العلاقات التي تنشأ ما بين المهيمنين، والمهيمن عليهم، سواء داخل المجتمع الواحد، أو حتى فيما بين المجتمعات والبلدان المختلفة. أي بمعنى أن عملية التطور الاجتماعي - الاقتصادي، وضمنها عملية التنمية كفكرة، نحيلنا إلى عمليات اجتماعية وتاريخية معقدة، وبالأساس إلى ممارسة اجتماعية - سياسية، متمفصلة حول اتفاق اجتماعي، وتمثيل سياسي، لا ينفيان الصراع الاجتماعي، وتعارض المصالح الاجتماعية، بل وعلى العكس من ذلك، نجدهما عبارة عن مُنتج لمجتمع يتصنف، كي يقوم بعملية ترتيب اجتماعي، بحيث تصبح المصالح الطبقيّة المتعارضة أكثر شفافية، في حاجة إلى تعدد إيديولوجي، وعلمي بذات الوقت، لأجل أن تتموضع وتحدد الفروقات الخاصة بسير التمايزات الاجتماعية. أي بما معناه أن التوقعات من عملية التنمية متباينة لدى الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة التي يمكن أن تتفق كما يمكن أن تتناقض وتختلف مصالحها الخاصة.

ثم إن عملية التنمية عملية معقدة تجري ضمن سياق اجتماعي، تاريخي، تصبح فيها أية محاولة لكبح الصراع عملية لخنق الديناميكية الاجتماعية الداخلية الخاصة، مما يؤدي إلى عرقلة الجهد المبذول، باتجاه تحقيق التطوير والتقدم، وهي بالتالي كعملية لا تعبر سوى عن نظرة ضيقة، ومحدودة للصراع الاجتماعي، بما أنها لا تنظر إليه سوى باعتباره ممارسة اجتماعية تهدف إلى عرقلة كل عملية إبداع، أو خلق في المجتمع، سواء تعلق الأمر بالأمر بالأمور والعمليات التنظيمية، أو بالمسائل والمشكلات التكنولوجية.⁽¹⁾

كذلك الشأن بالنسبة للمجتمع الجزائري وتجربته التنموية، التي يجب مساءلتها في إطار المنطق الخاص بها وبتبعاته. أي تناولها، وعدّها، على أنها عملية لإنتاج منطق علاقات الهيمنة، أو ممارسات اللامساواة بالنسبة لإعادة توزيع السلطات المادية، والرمزية في المجتمع الجزائري. ذلك أن إعطاء أي معنى أو دلالة، لأي تجربة تحول اجتماعي تقتضي توضيح أسس الاستراتيجيات المتصارعة، أو المتعارضة، والمتناقضة الخاصة بالقوى الاجتماعية الحاضرة داخل المجتمع، أيا كان هذا المجتمع. ومثل هذا الواقع يمكن أن نعر عليه في قراءة متأنية للمواثيق الخاصة بالثورة الجزائرية، بدءا بميثاق طرابلس 1962، وانتهاء بالميثاق الوطني لسنة 1986. أين نتلمس في صياغتها حضورا لأطراف متعددة ومتباينة شاركت في الصياغة، حيث حاول كل طرف فيها منح

تصوراته، وأفكاره، القوة القانونية من خلال العمل على اكسابها حظ المصادقة عليها، وبالتالي صفة الشرعية، التي سيعتد بها في تحويلها إلى واقع ملموس، بوضعها قيد التنفيذ، من خلال رسم السياسات، وصياغة الاستراتيجيات التي ستسمح بذلك. هذا ويمكن أن نسجل إلى جانب ذلك، بأن هذه المواثيق على اختلافها، قد أكدت على أهمية التصنيع ومن تم على الدور البالغ للتكنولوجيا، في عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للمجتمع الجزائري، وبالتبعية سيكون على الجزائر، التركيز على فائدة التحكم في العلوم، واكتساب التكنولوجيا، كونهما يشكلان أحد مقومات التنمية المستقلة، والعاجلة للبلاد. ومادام الأمر كذلك، فإن الحاجة إلى تكوين الإطارات الوطنية القادرة على التحكم في التكنولوجيا، يكون قد أصبح أكثر من ضرورة، بما أنها تشكل أيضا أحد الدعائم، أو الوسائط الخاصة بتثبيت أسس نظام الحكم السائد في الجزائر المستقلة، مما سيسمح بتأجيل طرح السؤال الشائك حول مسألة الشرعية، والديمقراطية في المجتمع الجزائري إلى وقت لاحق. وفي هذا الصدد نعر على تحليل "علي الكنز" "Ali El Kenz" لنظام الحكم في جزائر ما بعد الاستقلال إذ يقول: "... فلقد تطوع قادة الجيش الجدد في استراتيجية للتنمية، تقدم على المستوى الاقتصادي كما لو كانت التكملة لحرب التحرير، النسب الذي ستستمد منه السياسة الجديدة طابعها الخاص: فحرب التحرير قد أصبحت "تحديا" التنمية، التصنيع "المعركة" التي على المسيرين والمهندسين، مناضلو القضية الجديد التكفل بها".⁽²⁾ لقد صارت التنمية، مثل الاقتصاد، على هذا النحو وسيلة للالتفاف على المسألة السياسية، وفي أحسن الأحوال الطريقة أو الأسلوب الجديد لممارسة السياسة بواسطة وسائل أخرى، وأما القادمون الجدد مباشرة من المدارس الأجنبية - المهندسون - يضيف "علي الكنز" فقد كانوا جد فرحين بهذه "الصدفة التاريخية" التي ستجعل منهم اليد المسلحة، لكن هذه المرة بتقنية الثورة الجديدة⁽³⁾ كيف لا وهم يشكلون إحدى الركائز التي ستوكل لها المهمة التاريخية الحاسمة، مهمة الإقلاع بالمشروع التنموي الجزائري، الذي كانت معالمه الأولى قد بدأت في البروز، أو التشكل، والتي كان لا بد من إعطائها اهتماما خاصا بالعمل على زيادة أو مضاعفة أعداد الخريجين من المهندسين، والتقنيين، الذين لم يكن عددهم ليتجاوز الثلاثين (30) سنة 1954. هؤلاء الذين لم تكن لهم أية علاقة تربطهم بالقطاع المنتج، فقد كانوا يشتغلون في القطاع الخدماتي، إذ لم تكن تعطى لأصحاب الشهادات من الجزائريين إبان فترة الاحتلال الفرصة للدخول إلى دوائر السلطة الاقتصادية، والإدارية.

لقد كانت السلطة السياسية في الجزائر غداة الاستقلال، أمام مهمة تاريخية تقتضي منها فيما يبدو القيام بعملية تحويل راديكالية تخص الواقع الاجتماعي القائم، الذي كان يحتم عليها إيجاد مخرج سريع للمأزق الذي آلت إليه الأوضاع بعد الهجرة الجماعية لتلك الإطارات التقنية التي رافقت خروج العمرين من الجزائر غداة الاستقلال بالعمل على تغطية ذلك النقص الفادح في حاجتها من الإطارات، التي يعول عليها في قيادة، وتسيير المخططات التنموية المسطرة، خاصة وأن الجزائر كانت قد تبنت النموذج التنموي القائم على التصنيع، وعلى الصناعة الثقيلة على وجه الخصوص، وهو النموذج المستلهم من الطروحات النظرية لبعض الاقتصاديين الفرنسيين أمثال "فرانسوا بيرو" "François Perroux" و "جيرار دي ستان دو برنيس" "Gérard Destanne Debernise" الذين كانوا يعتقدون في إمكانية تجنيد الموارد التي يتم الحصول عليها من التجارة الخارجية لفائدة إحداث ديناميكية تطور داخلي، وهي الديناميكية التي كانت تحتاج إلى إعطاء الأولوية للصناعة "التصنيعية" هاته التي يفترض فيها أن تلعب دور المحرك بالنسبة للمحيط الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

وهو التصور الذي تبنته الجزائر الذي يبدو من خلال الطرح السابق، أنه لم يختزل عملية التصنيع في بعث بعض الصناعات المستقلة عن بعضها البعض، بل كان يهدف إلى إرساء قواعد صناعية صلبة، يكون بإمكان فروع النشاط المختلفة الأخرى أن تتمفصل، وأن تندمج، وتتكامل فيما بينها، بحيث تتبادل المنافع، بل وتجبر القطاعات الاقتصادية الأخرى على الانخراط في

حركة ديناميكية واسعة، بما أنه يسعى إلى وضع استراتيجية على المدى البعيد تخص آفاق 90/1985 و 2000/90. هذا وكان قد أعطيت الأولوية في المرحلة الأولى للصناعات التحويلية (التعدين والبيرو كيمياء)، ليليها كمرحلة ثانية الاهتمام بصناعة مواد التجهيز، وخاصة في قطاع الصناعة الميكانيكية والإلكترونية، ثم مرحلة ثالثة ويتم التركيز فيها على الصناعات الاستهلاكية.⁽⁴⁾

لقد وقف أصحاب القرار، كما المسؤولون المشرفون على عملية التصنيع في الجزائر، في أكثر من مناسبة على العجز المسجل فيما يخص الكفاءات المهنية الضرورية للصناعة الناشئة. ولذلك سعوا إلى تجاوزه منذ البداية، أو على الأقل مثلما صرح به وزير الطاقة والصناعة الأسبق، "بلعيد عبد السلام" Belaid Abdessalam " الملقب بـ "أبي الصناعة"، للفترة الممتدة من 1965 إلى 1977، عندما أكد على أنه قد تم اللجوء إلى تشكيل نواة من المهندسين من خريجي المدارس الأوروبية الكبرى، بهدف إرساء القواعد الأولى لهذا "المشروع الكبير"، الذي استحوذت فيه عملية تكوين الإطارات على اهتمام بالغ، ومكانة متميزة. وفي هذا الصدد يقول "بلعيد عبد السلام" "كأؤكد منه لعلى مثل هذا المسعى من السلطات المشرفة على العملية" إن الصناعيين مثلما تنعتوهم لم يكتفوا بشراء الماكينات، لقد حاولنا تكوين الناس، فكل عقد تقريبا كان يتضمن ما بين 10 و 1% من المصاريف المخصصة للتكوين بالخارج وفي الداخل. فالبعثات إلى الخارج كانت تتوجه إلى المهندسين، المسيرين، وكذلك العمال، أما على مستوى الداخل فقد قمنا بمجهودات لإنشاء المعاهد التكنولوجية، وقد أنشأت وزارة الصناعة والطاقة بهذا الخصوص ستة (06) معاهد خاصة بالتكوين العالي بطاقة استيعاب تجاوزت 12.000 طالب ما بين مهندس وتقني، كما أرسلنا مئات الطلبة والعمال للتكوين بالخارج.⁽⁵⁾

دمقرطة التعليم وقصور التكوين الجامعي في الجزائر:

بالفعل يمكن لمتتبع مسار النظام التعليمي في الجزائر، ومع اعتماد الجزائر لمبدأ مجانية وديمقراطية التعليم أن يقف على التطور الحاصل في مجال التعليم، وبخاصة في جانبه الكمي، ذلك أن جانبه النوعي كان ولا يزال محل انتقادات كثيرة، إما بسبب اللجوء المتكرر إلى الحلول الارتجالية، أو الاستعجالية لمواجهة الأعداد المتزايدة من الطلاب الناجحين في شهادة البكالوريا كل سنة، وإما لكون المنظومة التربوية قد وجدت نفسها مجالا للصراع الإيديولوجي في محاولة من السلطة الحاكمة الاستجابة لمتطلبات المرحلة القائمة، أو لاحتياجات الصناعة الجزائرية الناشئة من الإطارات، ومن المهندسين، والتقنيين، هؤلاء الذين وجدوا لهم مكانة داخل المؤسسات العمومية الوطنية وفي القطاع العمومي بوجه عام.

وضمن هذا المسعى لجأت الجامعة الجزائرية مع بداية السبعينات، وتحديدًا منذ 1971 مع إصلاح التعليم العالي، إلى فتح الباب أمام التكوين في الفروع التقنية، التي ظلت إلى ذلك التاريخ حكرًا على المعاهد، والمدارس التكنولوجية، من أجل تعليم موجه نحو خدمة أغراض التنمية الوطنية، وذلك عبر تسطير جملة من الأهداف تمثلت آنذاك في: دمقرطة التعليم الجامعي، تسريع عملية تكوين الإطارات، الجزأة، إلى جانب تعريب العلوم الاجتماعية ذلك أن العلوم التكنولوجية أو التقنية قد ظلت إلى يومنا الحاضر، إلى حد ما غير معنية بمسألة التعريب، في محاولة لإحداث القطيعة مع الممارسات البيداغوجية السابقة، التي تمحورت أساسًا حول الدروس النظرية، من خلال إعطاء الأهمية اللازمة للدروس التطبيقية. وفي إطار هذا النهج شكلت التبرصات والخرجات الميدانية زيادة على الأعمال التطبيقية الفرصة السانحة، للمزاوجة بين الدروس النظرية والدروس التطبيقية، بالرغم من أن الواقع حينها كان يكشف عن صعوبة بالغة في إنجاح مثل هاته العملية، نظرًا لعدد من الأسباب على رأسها النقص المسجل في الوسائل الضرورية على مستوى الجامعة، بالإضافة إلى انعدام أو ضعف الرغبة لدى القطاعات المستخدمة، في التأسيس لعملية تبادل وتعاون بينها وبين الجامعة، الأمر الذي جعل تلك الأعمال التطبيقية والخرجات الميدانية فارغة من

الفائدة المعولة عليها، لعل أقلها تمكين الطلبة من تشكيل تصور واقعي عن الظروف والمعطيات الميدانية، وبالتالي بناء القدرة لديهم على إخضاع التصورات النظرية التي يتوفرون عليها للتجربة الميدانية ووضعها على المحك، زد إلى ذلك ضعف مستوى التأطير، إذ لم يكن مستوى الأساتذة حينها يتميز كثيرا عن مستوى الطلبة كيف لا وأغلب الأساتذة كانوا قد تخرجوا للتو.⁽⁶⁾ لقد تضاعف عدد الأساتذة كما الطلبة في الجامعة الجزائرية ما في ذلك شك، إلا أن الجهد المبذول بغية تلبية حاجة الصناعة الجزائرية من المهندسين، ظل دون الحد المطلوب، وخاصة فيما تعلق بنمط ومستوى التكوين، الذي عانى من مغالاة حقيقية في التكوين النظري على حساب التكوين التطبيقي، وهو الإشكال الذي جعل تكوين الطلبة يعاني من جوانب قصور واضحة، إذا ما احتاج الأمر الاعتناء بحل المشكلات الميدانية الملموسة، التي كانت تعانيها المؤسسات التي كانوا يوظفون بها، وهو القصور الذي سيظهر في إحدى أوجهه في التعثر الذي عانته السياسة التنموية في الجزائر، والتي تميزت باعتمادها على تحديث التقنية باللجوء إلى الاستيراد الكثيف للتجهيزات التكنولوجية المتطورة، التي تأثرت بدورها بطبيعة ممارسات الشركات الأجنبية المكلفة بإقامة، وإنشاء المصانع المختلفة، وبالتالي بنقل التكنولوجيا، بالرغم من أن الهدف المعلن، والشعار المرفوع كان يشير بوضوح إلى ضرورة التوصل إلى التحكم في التكنولوجيا وامتلاكها. ذلك أن الشركات الأجنبية، التي كانت تشرف على بناء، وتجهيز المصانع، ومثلما برهن عليه العديد من الباحثين، لم تكن على استعداد للتنازل عن المعارف التكنولوجية، التي ستسمح لاحقا للجزائريين بالاستغناء عنها، وعن خدماتها. فهذه الشركات وبحكم ارتباطها بالمركز الرأسمالي، لم يكن يشغلها هاجس تمكين اقتصاديات البلاد النامية من المشاركة في مجهود التنمية الجاري بداخلها.

إن الاهتمام بالتكوين النظري، على حساب التكوين التطبيقي، قد شكل منذ البداية عقبة أمام خريجي الجامعة الجزائرية، من مهندسين، وتقنيين ساميين، هؤلاء، سيعانون لاحقا في أماكن العمل داخل المصانع المؤسسات، والشركات الوطنية، من ضعف القدرة على التعامل مع المشكلات ذات العلاقة بالمهام التقنية، ثم وزيادة على ذلك كان معظم هؤلاء الخريجين، يواجهون نحو الوظائف التسييرية أو الإدارية، على حساب الوظائف التي يمكنهم أن يهتموا فيها بالعمليات التقنية، وبالتكنولوجيا عموما، الشيء الذي يدفع إلى التساؤل حول دور النظام التعليمي الجزائري، وحول مدى جديته في السعي لضمان الإعداد، والتكوين، من أجل منح الفرصة لبناء القدرات الوطنية للتحكم في التكنولوجيا، وليس الاكتفاء بعمليتين تلخصان عادة في: السماح باستخدام التقنيات المستوردة، وتأكيد هذا الإدراك اجتماعي الذي يقول بأهمية احتلال وظائف الرقابة داخل قطاع الدولة عن طريق التحكم في خطاب علمي لا يصاحبه أي تحكم في التكنولوجيات، بل ولا حتى في العلوم.⁽⁷⁾ وهو الوضع الذي دفع بالعديد من الدارسين المهتمين بالمسألة التعليمية في الجزائر، وتحديدًا بالتعليم الجامعي، وتكوين الإطارات إلى القول بأن العملية التعليمية في الجزائر قد انشغلت على الدوام بتكوين المستخدمين الذين يكون بوسعهم تسيير المركبات الصناعية لا غير. أو مثلما لاحظ ذلك "حسين خلفاوي" "H.Khelfaoui" الذي كتب في هذا الخصوص يقول "لم يكن التجديد والخلق موضوعا لأي اهتمام من قبل مصممي البرامج... فالتكوين كان مصمما من أجل تشغيل التجهيزات... لقد تم الخلط - أو عدم التمييز - بين الفعل المهتم بالتكوين، والفعل المهتم بالإنتاج".⁽⁸⁾ بل وقد سمح له هذا القول بالاستنتاج بأن من بين أسباب فشل إعادة تقييم التخصصات التكنولوجية، كون التكوين التكنولوجي في الجزائر، قد تأثر بالمشروع الذي غلب البعد السياسي على الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية المعبر عنها في الخطاب السياسي، الذي يظهر في تلك الممارسات التي تنحاز إلى المتطلبات الخاصة بمصالح وأهداف البيروقراطية القائدة، على حساب الفعالية العلمية، والبيداغوجية على حد سواء. فكل شيء يجري وفق منطق مقلوب، وما كان مجرد وسيلة تحول إلى غاية، وتحولت معه أهداف التكوين إلى حجة للحصول على الموارد الضرورية لممارسة السلطة البيروقراطية، التي لم تعمل سوى

على إرجاء الاهتمام بالنشاط العلمي والبيداغوجي لصالح الوظيفة الإدارية. مما أدى بالمحصلة إلى تراجع مصداقية المعاهد التكنولوجية إلى الحد الذي دفع بها إلى المطالبة بإدماجها في قطاع التربية الوطنية. وأما ما يؤكد ذلك، فهو هذا الطلب الاجتماعي الذي استمر هو الآخر في تفضيل النظام التربوي الكلاسيكي على حساب التعليم التقني، وحجته تلك الشرعية التي يتمتع بها النظام الكلاسيكي، انطلاقاً من وظيفته التي يؤديها التي تكمن أساساً في توفير المعرفة الأكاديمية، الملائمة أكثر للوظائف التي يتمتع أفرادها بالحظوة، وبالنفوذ، مثلما للوظائف السياسية - الإدارية على حساب حاجات واقع وحقائق عالم الشغل في الجزائر.⁽⁹⁾

والمؤكد أنه وعلى الرغم من الاهتمام الخاص الذي لقيه التعليم التقني والتكنولوجي في الجزائر، سواء في مرحلة السبعينات من القرن الماضي، مع من كانوا يعتنقون بأصحاب "الاتجاه التصنيعي"، أو لاحقاً بعد وفاة "هوارى بومدين" مع كم الانتقادات التي وجهت لمرحلة حكمه وتجربة الصناعة التصنيعية، خصوصاً بعد سنة 1985 أين تم اللجوء إلى إنشاء العديد من الجامعات العلمية والتكنولوجية، في المدن الكبرى أولاً، ثم في المدن المتوسطة، وحتى الصغرى أحياناً، قد ظل تعليمنا دون المستوى المطلوب، حيث جرى تقزيم دوره بحشره في دائرة السعي إلى إيجاد مخرج أمام الأعداد المتزايدة من الملتحقين سنوياً بالجامعات الجزائرية، والذين ما انفكت نسبتهم تزيد سنة بعد أخرى، فيما يشبه البحث عن إشباع حاجة اجتماعية لأفراد مجتمع يعيشون حاله تمرّد دائمة، حتى أصبحت نسبة النجاح المسجلة في شهادة البكالوريا وارتفاعها، مؤشراً لحاله الاحتقان، أو الظرف الخاص الذي تمر به الجزائر والذي تجري فيه امتحان شهادة البكالوريا.

الجامعة الجزائرية ومشروع بناء النخبة العلمية الوطنية

ومن ذلك فلا غرابة أن تعيش الجامعة الجزائرية اليوم ظرفاً خاصاً، إذ تشهد بعض الصعوبات الجديدة التي توجد في واقع الأمر على ارتباط مباشر بالقرار المتخذ من قبل السلطة الحاكمة لمعالجة الأزمة الاجتماعية القائمة ومنها بطبيعة الحال السماح لأعداد أكبر بالحصول على شهادة البكالوريا، ولتقلص على إثرها وظيفة الجامعة الجزائرية إلى مجرد "خطاب" حول العلم، مما أفقدها ويفقدها بمرور الوقت المصداقية إن على المستوى الدولي أو الوطني، هذا في الوقت الذي كان يفترض فيها أن تساهم بفعالية في الجهد المبذول بشأن تجديد، وتدعيم القطاع الصناعي. وكأنه هناك عمل مقصود الهدف منه إفشال مشروع بناء النخبة العلمية الوطنية، التي يمكنها أن تكون النواة الصلبة، التي يعول عليها في تشكيل الدعامة للانطلاق من قاعدة وطنية صلبة في كسب رهان التحدي العلمي - التكنولوجي، خاصة أمام الرهانات التي يفرضها منطق الألفية الثالثة، التي تعد بحق ألفية الثورة المعلوماتية. وهو ما دعا بـ "حسين خلفاوي" إلى الانتهاء في تحليله لوضعية الجامعة الجزائرية، ووضع البحث العلمي بها، إلى القول: "إن الخوف من مواجهة "العامل البشري" الملازم لطبيعة النظام السياسي الجزائري، يفسر ذلك التناقض في القلق على المظهر ورفض ما هو حقيقي، المظهر الذي يعلن عن نفسه، من خلال الجهاز التشريعي والتنظيمي... وأما الحقيقي فمتمخفي في ظروف العمل غير المستقرة، في توظيف المستخدمين، ووسائل العمل الفعلية الموجودة تحت تصرفهم فمن الناحية النظرية تربط الخطب، القوانين، والتنظيم، التعليم والبحث بالضغوط الاقتصادية، والاجتماعية، وأما من الناحية العلمية فيتم كل شيء وفق ما يبقى على مختلف هذه الأنشطة بعيدة عن بعضها البعض، للحيلولة دون انبناء النسيج الاجتماعي".⁽¹⁰⁾

أياً يكن الأمر فالجزائر كبلد نام يسعى إلى تحقيق التحكم في التكنولوجيا، كان ولا يزال في حاجة إلى الإطارات والكوادر المؤهلة. ذلك أن البحث عن التكنولوجيا، يستلزم بالضرورة الحاجة إلى الاعتماد على الكفاءات العلمية والتقنية المتخصصة، وهو الهدف الذي عملت الجزائر على الوصول إليه، من خلال قيامها ببناء المؤسسات الجامعية، المعاهد التقنية المتخصصة، وإرسال البعثات التعليمية إلى الخارج، وتخرج أعداد كبيرة من التقنيين والمهندسين الذين كانت التجربة الصناعية الناشئة في

حاجة ماسة إليهم. لكن ومع ذلك فإن الالفت للانتباه بالنسبة للتجربة الجزائرية، هو القصور الذي يعانيه التكوين الذي يتلقاه خريجو الجامعات والمعاهد الوطنية المتخصصة، الذي يظهر جليا في الصعوبات التي يعاني منها هؤلاء أثناء احتكاكهم بالمشكلات اليومية التي اضطروا لمواجهتها والتعامل معها بأرض الواقع. مما يكشف على أنه وبالرغم من الإرادة السياسية المعبر عنها، من وراء اللجوء إلى تكوين الإطارات التقنية الضرورية للصناعة الجزائرية فإن عملية التكوين هاته قد ظلت بعيدة في جوهرها عن تحليل، وفهم الحاجات، مثلما الغايات المرجوة، إذ لم تتمكن في المحصلة من الاستجابة أو الرد بالشكل المطلوب، على متطلبات وشروط النجاح في العمل في المشروع الصناعي الجزائري، مثلما تشهد على ذلك الوقائع، والوثائق المتوفرة حيث يمكن تلمس وجود قطيعة راديكالية ما بين العمليات التكوينية والتحديات الصناعية، والتكنولوجية التي كانت تواجهها المؤسسة الجزائرية.⁽¹¹⁾ وهو المعطى الذي يؤكد مرة أخرى بأن سياسة التكوين في الجزائر، كانت ولا تزال ضحية غياب نظرة سياسية موحدة أو مشتركة ومنسجمة بين جماعات الحكم في الجزائر تظهر واضحة في اختلاف الأهداف المحددة، أو المتوخاة من وراء عملية التكوين في كل مرحلة، وفي كل مرة "... فإذا كان البعض يريد منها أن تكون في خدمة برنامج للتحديث الاقتصادي والاجتماعي على النمط السان - سيموني، فإن البعض الآخر يريد لها أداة لاسترجاع الهوية قبل كل شيء..."⁽¹²⁾ وهو ما انعكس في بناء نموذجين متميزين من التعليم لما يقارب العشريتين من الزمن، أي منذ عام 1965 وإلى غاية سنة 1985، سواء فيما تعلق بالإجراءات البيداغوجية المعتمدة، أو بالأهداف المعلنة، أو المسطرة. حيث عمدت الوزارات التقنية، وحتى بعض المؤسسات الكبرى إلى الاهتمام بالتكوين التقني، من أجل إدخال التعديلات الضرورية، وقد استطاعت بهذا الأسلوب من أن تلعب دورا متميزا في تحديث التعليم الجامعي لاحقا، عندما جرت محاولة ربط التكوين النظري والمعرفة المجردة، بالتكوين التطبيقي، وتحديدًا منذ سنة 1985 تاريخ دمج المعاهد التكنولوجية في التربية الوطنية على الأقل، بهدف الانفتاح على الفروع، والتخصصات التكنولوجية الحديثة.⁽¹³⁾

هذا وبغض النظر عن الإشكالات التي يمكن أن تثار بمناسبة أية محاولة لممارسة نقدية حول تجربة التعليم والتكوين في الجزائر، في مختلف المستويات التعليمية، فالمؤكد أن الذي سيقوم بمراجعة الإحصاءات الخاصة بأعداد الخريجين من الجامعة الجزائرية، سيقف بسهولة كبيرة على الجهد الذي بذل في هذا الميدان. وهو ما يمكن الوقوف عليه على سبيل الذكر لا الحصر لدى مقارنة عدد الخريجين من المهندسين لسنة 1981 الذي لم يتجاوز 1120 مهندس، مع عدد الخريجين من المهندسين لسنة 1991 أي عشرة سنوات من بعد الذي قفز إلى 6000 مهندس بنسبة زيادة قدرها 23.4% من مجموع 25000 طالب خريج من الجامعة الجزائرية في تلك السنة. وهذا دون احتساب عدد الذين استفادوا من تكوين بالخارج في إطار سياسة التكوين بالخارج التي تعتمد عليها الجزائر لتوفير حاجتها من الإطارات، بالرغم مما تطرحه هذه السياسة من انشغالات وتتعلق أساسا بنمط وطبيعة التكوين في الخارج في علاقته بالمشكلات التي يفرزها الواقع الجزائري، زيادة على الأشكال المتعلقة بنسبة عدد من يعود منهم إلى الجزائر بعد انتهاء فترة التكوين بالخارج، خصوصا وأن البيانات المتوفرة بهذا الجانب تكشف بأن نسبة معتبرة منهم لا تعود، معللة سلوكها، وموقفها ذاك، بفشل نموذج التنمية الوطني، ونضوب أو قلة فرص الشغل في الجزائر.⁽¹⁴⁾ وعليه يمكن القول بأن الدولة الجزائرية قد سعت عبر العديد من الممارسات المتنوعة، والمتباينة، إلى إرساء الأسس والدعامات التي تمكنها، ومن ورائها النظام السياسي القائم من كسب المصداقية، وضمان الاستمرارية والحصول على شرعية جديدة، بعد الشرعية الثورية والشرعية التاريخية. شرعية قوامها في هذه المرة المشروع التنموي المعتمد على التصنيع، الذي يحتاج إلى الإطارات التي يعول عليها لإنجاح هذا المشروع التنموي، والتي ستجد نفسها وأمام مثل هذه المهمة التاريخية الجديدة، ملزمة على نحو معين بالعمل على انجازه، من باب خدمة مصالحها الخاصة أيضا، التي توجد في علاقة لصيقة بهذه المهمة، وطالما أن

الحصول على الرعاية الخاصة التي تكفل لها مكانة متميزة داخل المجتمع الجزائري، مرهون بتقديم الخدمات الواجبة للسلطة القائمة. كيف لا وهذه الإطارات وغيرها من خريجي المدارس العليا، المعاهد التقنية المتخصصة، الجامعات الوطنية، وحتى الأجنبية، قد وجدوا أنفسهم موظفين لدى الدولة داخل الإدارات والمؤسسات العمومية. ويمكن في هذا الخصوص الاستشهاد ببعض الإحصاءات التي تؤكد هذه المفارقة رغم من صعوبة تتبع المسارات المهنية لهؤلاء الخريجين. ف " ... إلا أنه من السهولة أن نلاحظ كيف وجد هؤلاء أنفسهم داخل هيئات الدولة والمؤسسات العمومية، بل وفوق هذا كيف تمكن بعضهم من تسلق أعلى درجات سلم الإيراركية الاجتماعية.⁽¹⁵⁾

لقد وجد المجتمع الجزائري الذي خرج لتوه من حرب ضروس، أو من تحت سيطرة المستعمر الفرنسي، والتي امتدت لأزيد من قرن من الزمن، تعرضت خلالها بنيته الاجتماعية - الاقتصادية إلى عملية إعادة تشكيل جذري نفسه حبس ديناميكية تطور لم يعرفها من قبل، وكان عليه تجاوز الوضع الذي وجد نفسه عليه غداة الاستقلال بإعادة تشكيل هذه البنية الاجتماعية - الاقتصادية مرة أخرى، مع ما تستلزمه مثل هذه العملية من إعادة التفكير في / وصياغة الأهداف المجتمعية، وكان على رأسها إعادة بناء الاقتصاد الوطني، على أساس فك الارتباط باقتصاد المستعمر وبناء قاعدة صناعية وطنية متطورة ومستقلة.

إن الاقتصاد الجزائري الذي كان غداة الاستقلال على النمط الكولونيالي، بقطاع زراعي موجه للتصدير، قطاع منجمي في خدمة الصناعة الأوروبية، وبعض المصانع التحويلية قد تمكن بعد عشرين سنة من المحاولة أن يصبح من بين الاقتصاديات الأكثر تصنيعا بقرارة إفريقيا بمؤسسات كبيرة، مركبات صناعية حديثة، خاصة في مجال المحركات التعدين، الميكانيك، وغيرها من الصناعات الأخرى بما فيها الصناعات التحويلية، في قطاعات النسيج الإلكترونيك، الكيمياء... الخ وهي الصناعات التي كان في أغلبها تابعة للقطاع العام، يسيرها ما يقارب الخمسين ألف إطار، نصفهم موزعا ما بين تقني ومهندس. وهي المعطيات التي سمحت للبعض بالتكهن، أو الحكم بأن انتقال الجزائر إلى المرحلة الثانية من التنمية قد أصبحت ممكنة، وهذا قبل أن يعاد النظر بطبيعة الحال، في السياسة التنموية التي كانت قد اعتمدت بوفاة الرئيس "هواري بومدين" أواخر ديسمبر 1978.⁽¹⁶⁾

وبالفعل تم إنشاء العديد من الخلايا المشكلة من مهندسين يتمتعون بخبرة، وبمستوى تكوين عالين داخل الأقطاب الصناعية الكبرى. ففي مصنع الحجار للتعدين، أرزيو لتجميع الغاز والبتروكيمياء، الإلكترونيك بسيدي بلعباس، صناعة السيارات الصناعية برعاية على سبيل المثال أنشئت أقسام خاصة بالبحث، وكانت تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسات، والمعاهد التكنولوجية، التي كانت تشرف على تكوين المهندسين التطبيقيين لفائدة الفروع الصناعية المختلفة.⁽¹⁷⁾ ما يفيد بأن التقنيين، مثل المهندسين، كانوا يتمتعون بحظوة، وبدور اجتماعي متميز داخل هذه المؤسسات، أين توفرت لهم الشروط المؤهلة لتجديد رأسمالم العلمي، والتقني، أو المعرفي، في تطوير استراتيجية خاصة بهم، والوصول إلى أعلى المناصب، داخل الإدارات، والمؤسسات العمومية حتى وإن لم تكن بطبيعة الحال استراتيجية موحدة أو واحدة، بما أنهم لم يكونوا يشكلون جماعة اجتماعية متحدة قادرة على إلغاء، ونفي اختلافاتها، أو تناقضاتها التي يمكن أن تكون جوهرية، فتخلق تمايزت فيما بينهم تفرقهم عن بعضهم البعض، ما جعل تطلعاتهم، اهتماماتهم، وطموحاتهم، متباينة، بل متناقضة، ومتضاربة أيضا. ومنه فإن هذه الاطارات إذ ينظر إليها بصورة عامة، يمكن بالتالي الوقوف على واقع توزعها ما بين عدد من الوظائف كالتصميم، التسيير، التأطير وغيرها من الوظائف الأخرى، التي تؤكد على تنوعها، وهو الواقع الذي يفيد في تفسير، وفهم تعدد، تنوع واختلاف ممارساتها، موافقها، ورؤاها، مثلما تشهد على ذلك الدراسات التي اهتمت بتحليل القيم، والسلوك السياسي لدى الإطارات. بل وأكثر من ذلك، لاحظت هذه الدراسات أيضا وجود خط فائق، كبير، يميز ويفصل أجراء القطاع العام من

الاطارات، عن نظرائهم في القطاع الخاص، من حيث أسلوب الحياة، الممارسات العائلية، القيم، وكذا الاختيارات السياسية.⁽¹⁸⁾

خاتمة :

ليس غريبا إذن أن ينتهي المتتبع الدارس لشأن الجامعة الجزائرية، إلى الوقوف على حقيقة أن التعليم العالي في الجزائر، لا يزال بعيدا عن تحقيق الدور المطلوب منه، وذلك بفعل جملة من العوامل الاجتماعية المتشابكة والمتفاعلة فيما بينها. لعله من أهمها عدم تمكّن الجامعة الجزائرية من بناء ووضع سياسة علمية مستقلة تضمن لها الخروج من المأزق الذي آلت إليه، وقد تحولت إلى مجرد جهاز لتحقيق الرقابة الاجتماعية، وتوفير غطاء الشرعية بواسطة العلم للسلطة السياسية القائمة، وهو ما يحول دون أن تلعب دورها الريادي داخل المجتمع الجزائري وبناء علاقات التعاون والشراكة بينها وبين مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، خصوصا وأن التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال تشهد على أن الجامعة والجامعيين، قد لعبوا على الدوام دورا محوريا كمبادرين، ومصممين للاستراتيجيات الخاصة بالتطوير، والتنمية، في مجتمعاتهم، وداخل بلدانهم.

إن الوضع التي تعيشه الجامعة الجزائرية اليوم، ليبرهن على وجود نية مبيتة لدى أولئك الذين يفترض فيهم السهر على الشأن العام، والمصلحة الوطنية، للعمل على إبقاء الجامعة الجزائرية، ومن ورائها حاملي المعرفة، والعلم خارج دوائر صناعة القرار، لحرماتهم من التأثير في الرأي العام، وفي المجتمع بوجه عام. وهي الممارسات التي تعبر عن رغبة قائمة في زحزحة أصحاب المؤهلات، وذوي الشهادات العلمية عن المواقع الحساسة داخل أجهزة الدولة مما يستلزم بأن الاهتمام بالعلم، وبرجاله يبقى عند الحدود، التي تسمح بتمكين السلطة الحاكمة من غطاء الشرعية العلمية لا غير. وهو الوضع الذي يمكن أن نقرأه أيضا في الهجرة الجماعية للجامعيين نحو بلدان الضفة الشمالية للمتوسط، وإلى كندا، والولايات المتحدة الأمريكية. هاته الهجرة التي زادت حدتها مع مرحلة العنف التي عاشها المجتمع الجزائري، إذ كانوا خلالها من الأهداف المقصودة بالتصفية الجسدية من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة التي كانت تنفذ برنامجا مسطرا بدقة المتمثل في القضاء على واحدة من الفئات الاجتماعية، التي يمكن أن تعيق، وتمنع عمل هذه الجماعات الارهابية، وتعطيل مشروعها الاجتماعي المعارض لتوجه العصرية والتحديث ولكل ما من شأنه أن يساعد على إدماج المجتمع الجزائري ضمن السيرورة التاريخية، والطبيعية للتطور التاريخي للمجتمع الإنساني، ويحفظ له ديمومته، استمراره، ودوره في بناء الحضارة الإنسانية، كشاهد على حيوية وديناميكية هذا المجتمع. كيف لا والتجارب التنموية في المجتمعات المختلفة قد أكدت على مر التاريخ الأهمية القصوى والضرورة الحاسمة، للموارد البشرية المؤهلة، والكفاءات المتخصصة، سواء في صياغة الاستراتيجيات التنموية، أو في ترجمتها إلى مخططات، وبرامج، أو في تنفيذها، ووضعها قيد الإنجاز، أو ما يمكن إيجازه في جملة تقول: لا يكفي أن تعرف ماذا تريد، ولكن أن تعرف كيف تعمل من أجل أن تصل لما تريد.

قائمة الهوامش والمراجع المعتمدة :

- (1) : Smain Laacher : Algérie : Réalités sociales et pouvoir, L'Harmattan, paris, 1985, p 26.
- (2), (3) : Ali-Kenz : « Prométhée Et Hermès » in Roland Waast, Les sciences au sud état des lieux ORSTOM Editions, 1996, p296.
- (4) : A. M. Dahmani : L'Engineering dans la maitrise industrielle et technologique, O.P.U. Alger. pp 51-52. بدون سنة نشر.
- (5) : Mahfoud Bennoune, Ali El Kenz : Le hasard et l'histoire, entretien avec Belaid Abdessalam ENAG éditions, Alger, 1990, pp 189 -190.
- (6) : Dominique Glasman, Jean Kremer : Essai sur l'université et les cadres en Algérie, Le Centre de recherche et d'études sur les sociétés méditerranéennes, paris, 1978, pp, 9-10.
- (7) : Hocine Khelfaoui : Les ingénieurs dans le système éducatif, L'aventure des instituts technologiques algériens, Publisud, paris, 2000, p 76.
- (8) : Hocine Khelfaoui : « Le champ universitaire algérien entre pouvoirs politiques et champ économique » in Actes de la recherche en Sciences Sociales, N°3-148, le seuil, paris, 2003, p36.
- (9) : Hocine Khelfaoui : Le champ universitaire algérien entre pouvoirs politiques et champ économique, op.cite, pp, 45-46.
- (11) : Hocine Khelfaoui : Le champ universitaire Algérien entre pouvoirs politiques et champ économique, op.cite, p 34.
- (12) : لمعلومات أكثر تفصيلا حول توزيع التكوين، المتخرجين، وعدد المسجلين في مؤسسات التكوين العالي حسب التخصص، وقطاع التكوين توزيع الأساتذة حسب الرتبة، والفرع، انظر: 35-37: Hocine Khelfaoui : Ibid, pp
- (13) : Haddab Mustapha : « Les évolutions de la formation et du statut social des ingénieurs dans l'Algérie indépendante » in Eric Gobe, Les maghrébins dans le système de formation : Système de formation, filières Coloniales et pratiques professionnelles, professionnalités contemporaines, Institut de Recherche sur le Maghreb Contemporain, Rabat, 2001, pp 123-131.
- (14) : Karvar Anousheh : « La trajectoire des polytechniciens dans l'espace franco-maghrébin : des indépendances à l'instauration du nouvel ordre économique » in Paul Bouffartigue, André Grelon : Les cadres d'Europe du Sud et du monde méditerranéen, Les Cahiers du GDR ,2004 -8, pp 25-43.
- (15) : أنظر:
- Hocine Khelfaoui : Les ingénieurs dans le système éducatif, L'aventure des instituts technologiques Algériens, op.cite وزراء (05) خمسة
- تعاقبا على حكومات مختلفة.
- (16) : Ali El Kenz : Prométhée et Hermès, op.cite, p270.
- (17) : Ibid.
- (18) : لمزيد من التفاصيل حول الاختلافات القائمة بين أجراء القطاع العام و أجراء القطاع الخاص، انظر:
- François de Singly et Claude Thélot : Gens du privé, gens public, La grande différence, Dunod, paris 1988